http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1367) السنة السادسة - الاربعاء (12) تشرين الثاني 2008

في كرنفال رسمي وشعبي واسعين

اعادة افتتاح جسر الائمة بعد ثلاث سنوات من اغلاقه

بغداد/ هشام الركابي

اعيد صباح امس افتتاح جسر الائمة الذي يربط مدينتي الاعظمية بالكاظمية بعد اغلاق دام اكثر من ثلاثة اعوام.

واقيم احتفال في منتصف الجسر حضره رئيس مجلس محافظة بغداد معين الكاظمي وقائد عمليات بغداد عبود كنبر إضافة الى رئيسي الوقفين الشيعي والسني وعدد من المسؤولين وحشد من اهالي مدينتي الكاظمية والاعظمية.

وقال قائد عمليات بغداد عبود قنبر في كلمته ان افتتاح جسر الائمة يمثل احدى نجاحات خطة فرض القانون التي ساهم بها العراقيون كل من موقعه ، مبينا ان من راهن على الطائفية في العراق فهو واهم ومؤكداً ان لامكان للارهاب والطائفية في البلاد فالعراقيون جميعهم اخوة ، وتابع عندما نستذكر اليوم فاجعة جسر الائمة فعلينا ان نستذكر نخوة اهالي الاعظمية وشهداءها الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل نجدة اخوانهم على الجسر لاسيما الشهيد عثمان . وبين كنبر ان العمليات الامنية التي نفذت من خلال خطة فرض القانون ادت الى قصم الارهاب في العراق .

يذكر ان جسر الأئمة الذي يربط بين مدينتي الكاظمية والاعظمية اغلق بعد الحادثة التي وقعت في الحادي والثلاثين من اب عام ٢٠٠٥ والتي أدت الى استشهاد المئات من المواطنين أثناء عبورهم الجسر لتأدية مراسم الزيارة لمرقد الامام موسى الكاظم عليه السلام نتيجة التدافع والزحام بعد ان اشاع مجموعة من الارهابيين وجود انتحاريين يعتزمون تفجير انفسهم على الجسر.

من جانبه أكد اللواء قاسم عطا الناطق باسم فرض القانون «رفع الحواجز الاسمنتية عند مدخل الجسر الذي كان مغلقا بشكل رسمي منذ ثلاث سنوات».

وتبادل الاهالي القبلات لدى لقائهم على الجسر، وسط الزغاريد بحضور رجال دين من كلا الطرفين بينهم احمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني وصالح الحيدري رئيس ديوان الوقف الشيعي.

وبدأت مراسم الاحتفال وسط اجراءات امنية مشددة، بحضور مسؤولين محليين ورجال دين بعزف النشيد الوطني وقراءه ايات من القرأن.

وقال معين الكاظمي رئيس مجلس محافظة بغداد لفرانس برس ان «افتتاح الجسر يمثل الامل بالمستقبل وانتصار ارادة الشعب العراقي بعد قضائه على الارهاب وتحسن الاوضاع الامنية».

واكد ان فتح الجسر رسالة لاهالي بغداد بالتشجيع على المصالحة الوطنية ورسالة للارهاب بان هناك عزيمة واصراراً بفتح الطرق والجسور برغم كل التحديات».

واشار الى ان «الجسر سيخضع لحماية عناصر الشرطة الوطنية».

من جانبه، قال السامرائي في كلمته ان «الشعب العراقي يثبت دائما للعالم انه شعب واحد بكل مكوناته واطيافه وديانات ومقوماته».

وشدد على ان «شعبنا جسد واحد مهما اراد المجرمون ان يثيروا الفتن ومهما ارادت وسائل الاعلام في الخارج ان تؤجج الفتنة».

وتابع «مهما ارادوا ان يؤججوا الخلافات سيبقى العراقي عراقيا».

وزينت الاعمدة على طول الجسر باعلام عراقية والوان زاهية.

ونحر الاهالي الخرفان مع بدء الاحتفال.

واغلق الجسر الواقع في شمال بغداد ويمر فوق نهر دجلة ويمثل احد المنافذ الحيوية بين جانبي العاصمة، جزئيا امام السيارات، مطلع ٢٠٠٥، اثر تصاعد اعمال العنف في بغداد.

وبات اغلاقه يشكل رمزا للخلاف بين الجانبين.

ولدى وقوع الحادث الاعنف في ٣١ اب ٢٠٠٥، منذ اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، والذي تسبب بمقتل نحو الف مواطن كانوا قادمين من كل انحاء العراق مشيا على الاقدام لاحياء ذكرى وفاة الامام الكاظم، اغلقت السلطات الجسر بالكامل.

نفي ارسال الرد الحكومي بشأن الاتفاقية الى الجانب الامريكي

الداخلية: عدم توقيعها سيوقف برامجنا الامنية

بغداد /المدى/ الوكالات

نفى الناطق باسم الحكومة علي الدباغ إرسال بغداد ردا بشأن الاتفاقية الأمنية إلى الجانب الأميركي، مشيرا إلى أن الحكومة العراقية ما زالت تبحث في الردود الأميركية بشأن المقترحات التي طالب بإدخالها الجانب العراقي على مسودة الاتفاقية.

فيما قال المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي ان الحكومة العراقية اعدت ردها يوم الاثنين الماضي على مسودة نهائية لاتفاقية امنية تقتضي بانسحاب القوات الامريكية من العراق بحلول نهاية ٢٠١١ .

يأتي ذلك في وقت اشار فيه الدباغ في تصريحات صحفية إلى عدم صحة الأنباء التي تحدثت عن قيام رئاسة الوزراء بإرسال ردها على الاتفاقية إلى رئاسة الجمهورية، مشددا على أن الحكومة لم تنته بعد من اتخاذ القرار بهذا الشأن.

وكان مصدر في مجلس الوزراء العراقي اعلن ان الحكومة عقدت اجتماعا امس الاول يفترض ان تناقش خلاله الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن حول مستقبل وجود القوات الاميركية في البلاد.

الى ذلك ، أكد عضو مجلس النواب عن قائمة الائتلاف علي الأديب أن الاتفاقية المزمع توقيعها بين بغداد وواشنطن لن تقيد يدي الرئيس المنتخب باراك أوباما في حال إصراره على سحب القوات خلال ١٦ شهرا.

وأوضح الأديب في حديث مع «راديو سوا» أن الاتفاقية التي تحدد موعدا لانسحاب القوات الأميركية من العراق، تسمح للطرفين بتقليص مدة وجود القوات لا تمديدها.

وأضاف الأديب «أن منتصف العام المقبل سيشهد انسحاب القوات الأميركية المنتشرة في المدن إلى معسكرات خارج المدن» .

وقال الأديب إن الرئيس المنتخب باراك أوباما على علم بتفاصيل الاتفاقية، مشيرا إلى أن الإدارة الأميركية الحالية تطلع أوباما على التغييرات الجارية على الاتفاقية أولا بأول، على حد تعبيره.

وسلمت واشنطن بغداد الخميس الماضي موافقتها على عدة تعديلات اقترحها العراق على الاتفاقية الامنية، واعتبرت ان عملية التفاوض على الاتفاقية انتهت، كما اعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع براين ويتمان.

وقال المتحدث «لقد قدمنا ردا ايجابيا جدا على نقاط عدة تثير قلقهم في ما يتعلق بالتعديلات المقترحة، وتم اجراء بعض التغييرات على» مسودة الاتفاقية.

واكد ان «الولايات المتحدة انهت العملية من جانبنا».

بدوره، اكد ياسين مجيد المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء «تسلمنا ردا من الجانب الاميركي بخصوص التعديلات الحكومية» لكنه لم يعط اي تفاصيل بخصوص مضمون الرد.

وفي حال لم يتوصل الجانبان الى اتفاق في الموعد المحدد، سيضطر الجنود الاميركيون للبقاء في ثكناتهم، الا اذا صدر تفويض جديد من الامم المتحدة حسبما ذكر مسؤولون اميركيون.

وكانت كالة رويترز للأنباء قد نقلت عن مجيد ياسين المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، في وقت سابق امس الاول ، قوله إن الحكومة سلمت ردها على الاتفاقية الأمنية لرئاسة الجمهورية، مضيفا أن الخطوة اللاحقة ستكون إرسال مسودة الاتفاقية إلى البرلمان للتصويت عليها.

وقال مجيد لرويترز «رد الحكومة العراقية على التعديلات الامريكية بخصوص الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة تم ارساله مساء امس الاول الى مجلس الرئاسة.» واضاف ان مجلس الرئاسة سيحيل المسودة الى رئيس البرلمان ونائبيه. ويجب ان يوافق البرلمان عليها كي تصبح نافذة.

من جهته، نفى الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية روبرت وود تسلم واشنطن ردا رسميا من الحكومة العراقية بشأن الاتفاقية.

وكانت وكالة أسوشيتد برس كشفت امس الاول أنه تم حذف الفقرة التي تخول العراق الطلب من القوات الأميركية البقاء في العراق بعد عام ٢٠١١ من مسودة الاتفاقية الأمنية المعدلة، مضيفة أن المسودة تحظر على الولايات المتحدة شن هجمات عبر الحدود انطلاقا من الأراضي العراقية.

وأضافت الوكالة التي قالت إنها حصلت على نسخة من المسودة المعدلة، أنها تتضمن تشديدا لغويا بشأن السيادة العراقية، لكن ذلك لم يغير من مضمون الفقرة التي تمنح العراق وصاية قضائية محدودة على الجنود الأميركيين خارج قواعدهم، حسب قول الوكالة.

وفي السياق نفسه أعرب رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب فؤاد معصوم عن اعتقاده بأن الاتفاقية التي يجري التفاوض بشأنها بين العراق والولايات المتحدة هي من أفضل الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة مع دول اخرى.

وأشار معصوم، على هامش مشاركته في مؤتمر وضع القوات والمجاميع المسلحة في العراق، المنعقد في منتجع دوكان بمحافظة السليمانية، إلى أن الطرفين العراقي والأميركي مستفيدان من الاتفاقية، مضيفا: «نحن نعتقد أن مشروع الاتفاقية الأمريكية – العراقية من أحسن الاتفاقيات الأمنية التي جرت بين الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى».

من جهته رأى رئيس جبهة التوافق عدنان الدليمي أن الزيارة المتوقعة لوزيرة الخارجية الأميركية إلى العراق ستأتي في سياق الضغط على الحكومة العراقية للتوقيع على الاتفاقية الأمنية بين الجانبين قبل تسلم الرئيس الأميركي الجديد لمهامه في البيت الأبيض.

وأضاف الدليمي في حديث للصحفيين» قوله: «أعتقد أن زيارة وزيرة الخارجية الأميركية إلى العراق ستكون الأخيرة، وهي زيارة توديع. ولن تخرج من العراق حتى تتم الاتفاقية بين الطرفين العراقي والأميركي بما يضمن المصالح المشتركة بين البلدين. ستحاول بكل ما تستطيع أن تضغط على الحكومة العراقية من أجل توقيع هذه الاتفاقية».

وأشار النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان إلى أن الاتفاقية هي الموضوع الوحيد الذي يمكن أن يكون محور نقاش رايس مع الحكومة العراقية اذا ما زارت العراق.

وقال: «هذه قد تكون آخر زيارة لها، ومن المحتمل أن تضغط لتوقيع الاتفاقية. ليس هناك موضوع آخر في الوقت الحاضر لبحثه غير موضوع الاتفاقية».

من جانبه أشار عضو لجنة العلاقات الخارجية النائب عن الائتلاف جابر حبيب جابر إلى أن الارادة الأميركية لتوقيع الاتفاقية قبل نهاية فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش ستدفع رايس إلى الضغط على الحكومة العراقية لتوقيعها بأسرع وقت.

وأوضح قائلاً: «يرجح أن تكون زيارة وزيرة الخارجية لممارسة الضغط على الأطراف لعقد الاتفاقية، خصوصا بعد التعديلات التي تمت الاستجابة إليها من قبل الجانب الأميركي ورأى ان هناك إرادة أميركية واضحة ودافعة باتجاه إنجاز الاتفاقية الآن، باعتبار أن الوقت لا يسمح بتمديد تفويض القوات الدولية من خلال الأمم المتحدة».

وكان القيادي في جبهة التوافق الدكتور ظافر العاني اشار الى عدم معرفة معظم الكتل السياسية بالتعديلات الأخيرة المتفق عليها في الاتفاقية الأمنية بالقول بأن «آخر من يسأل عن هذا الموضوع هم الشركاء في العملية السياسية وأعضاء البرلمان».

واعرب في تصريح نشر على موقع جبهة التوافق امس الثلاثاء ، عن اعتقاده بأن «ثلاثة فقط يعرفون هذه التعديلات وهم الرئيس بوش باعتباره ممثلاً عن الحزب الجمهوري و رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي باعتباره ممثلا عن حزب الدعوة و الرئيس احمدي نجاد باعتبار إيران الدولة الأكثر تدخلا بالاتفاقية بحسب العاني.

ووصف نائب عن الكتلة الصدرية في البرلمان امس الاول فوزي اكرم ترزي ، الاتفاقية الامنية التي تعتزم الحكومة ابرامها مع الولايات المتحدة الامريكية بانها مخالفة لجميع الاعراف والقوانين الدولية، لافتا الى ان العراق لا يمتلك السيادة الكاملة التي تؤهلة لإبرام مثل هذه الاتفاقيات، على حد تعبيره ورأى ترزي ان «وجود ١٤٠ الف جندي امريكي وعدد من القواعد العسكرية داخل العراق يدل دلالة واضحة على ان السيادة في العراق منقوصة وغير كاملة».

ولفت الى ان «القوى السياسية المشاركة في الحكومة لم تطلع على بنود الاتفاقية الأمنية بعد باعتبارها لم تصل الى مجلس النواب، وعليه فان اطلاق المواقف المؤيدة للاتفاقية امر غير صحيح" ، داعيا "الفرقاء السياسيين الى رفض الاتفاقية نهائيا كونها تشكل طوقا جديدا تحاول الادارة الامريكية فرضه على العراقيين».

وعلى خلاف ذلك شدد مدير عام عمليات وزارة الداخلية والناطق باسمها اللواء الركن عبد الكريم خلف على ضرورة الإسراع بإبرام الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، مشيرا إلى أنها ستساعد على استمرار برامج التأهيل والتدريب للقوات الأمنية في الوزارة.

وقال خلف في حديث مع «راديو سوا»: «كقوات أمن نريد التوقيع على الاتفاقية، لدينا برامج أمنية ستتوقف إذا لم توقع هذه الاتفاقية، حيث قطعنا شوطا في قضية رؤية ما يحصل في العالم من تطورات أمنية تستخدم فيها أحدث التقنيات وأحدث الاتصالات وأحدث مراكز القيادة والسيطرة، حيث تمتلك الوزارة الآن أحدث منظومتين من أحدث منظومات العالم، تمتلكها ست دول في العالم فقط. فكيف يحصل العراق على هذه التقنيات إذا لم تكن هناك اتفاقية مع الولايات المتحدة؟».

ولكن خلف اكد أن هناك أعدادا كافية من أفراد الشرطة العراقية بإمكانهم تولي المسؤولية الأمنية في العاصمة، حيث تجري الاستعدادات لتسلم هذه المسؤولية قريبا موضحا: «لدينا ٨٠ ألف مقاتل في بغداد، وإمكاناتنا تتطور بشكل كبير جدا».

يشار إلى أن وزارة الداخلية أعلنت عن استعدادها لتسلم الملف الأمني للعاصمة في الأيام المقبلة، في وقت تشهد فيه ا لعا صمة وقوع عدد من العمليات ا لمسلحة التي أودت بحياة عشرات المدنيين خلال الأيام القليلة الماضية.

العراقيون يتسلمون مطار البصرة في غضون أسابيع

بغداد/ أصوات العراق

ذكرت محطة سكاي نيوز الإخبارية البريطانية أن القوات البريطانية بأكملها ستغادر العراق في أوائل شهر نيسان أبريل المقبل، بعد تحسن الأوضاع في البصرة، مرجحا احتمال نقل مسؤولية مطار البصرة إلى السلطات العراقية في غضون أسابيع.

وقالت المحطة إن المفاوضات النهائية "جارية مع الحكومة العراقية، ومن المتوقع أن يعلن رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون عن ذلك خلال أعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية الجديدة" .

وأشارت المحطة إلى أن العراق "يضغط حاليا من اجل انسحاب القوات الأجنبية، ويجري محادثات مع الأمريكيين من اجل تحديد دورهم بعد انتهاء تفويض الأمم المتحدة بنهاية العام الحالي" .

وتتمركز القوات البريطانية في جنوب العراق منذ الحرب في عام ٢٠٠٣.

وقالت المحطة إنها "علمت أن القوات البريطانية بأكملها ستغادر العراق في منتصف العام المقبل" .

وذكرت المحطة أن الوضع "تغير جذريا في البصرة منذ أن هاجمت الحكومة جماعات مسلحة محلية في وقت سابق من العام الحالي" .

وكنتيجة لذلك، كما تواصل المحطة، من الممكن "أن تنسحب القوات البريطانية في الصيف المقبل" .

وكانت البصرة تشهد انعدام امن وخوف وارتفاع معدلات البطالة عندما كانت الميليشيات والقوات البريطانية يتصارعان مع بعضهما لبسط النفوذ على المدينة، حسب تعليق المحطة.

ورجحت المحطة الإخبارية البريطانية أن "تبدأ عملية تسليم مسؤولية مطار البصرة إلى العراقيين في غضون أسابيع، على أن تتولى قوات أمريكية امن المعسكر" ، على حد قول المحطة.

ومن المتوقع أيضا، أن "يتولى العراقيون والأمريكيون معا الأعمال الأمنية الكبيرة في المحافظة" .

ونقلت المحطة عن الميجر جيمس غاسون. هارغريفز، قائد القوات البريطانية في البصرة، قوله إن العراقيين "تواقون لتولي السيطرة على المطار" .

وقال غاسون. هارغريفز "الواقع أنهم هم المسؤولون عن امن مدينتهم، فهم أصحابها وأهالي المدينة يأتونهم لعرض قضاياهم" ، وتابع "أنا هنا لمجرد الإسناد والعراقيون في المقدمة»

من جانب آخر أكدت مصادر رسمية ان هناك اجراءات ستتخذ قريباً تمهيداً لتسلم مسؤولية امن مطار بغداد الدولي الى القوات الامنية العراقية بعد تحسن الوضع الامني بالقدر الذي يسمح بقيام العراقيين انفسهم بمهمة حماية المطار.

بعد ان أدوا دوراً حاسماً في التصدي للقاعدة

عناصر مجالس الصحوة يتقاضون اول راتب من الحكومة العراقية

بغداد/ المدى

بعدما ادوا دورا حاسما الى جانب الجيش الاميركي في التصدي لمقاتلي القاعدة العام الفائت في بغداد، باشر عناصر مجالس الصحوة اعتبارا من الاثنين تقاضي اول راتب لهم من الحكومة العراقية.

في القاعدة العسكرية في العامرية، الحي الذي شكل لوقت طويل معقلا للقاعدة قبل ان يسقط في يد مجالس الصحوة التي تمولها الولايات المتحدة اثر معارك شرسة في منتصف ايار/ ٢٠٠٧، وقف عشرات من العناصر في الزي العسكري في انتظار قبض رواتبهم.

وامل محمد حميد (٢٦ عاما) الانخراط في الجيش او الشرطة. وقال «اريد الانضمام الى القوى الامنية لانني اريد وضع حد للمواجهات الطائفية التي شهدتها منطقتي».

ويعول ايضا على راتبه الشهري الذي يساوي بالدينار العراقي ٣٠٠ دولار اميركي، لتلبية حاجات عائلته وخصوصا شقيقه الذي يعاني مرضا في الكلى.

وفتح نحو ستين مكتبا في العاصمة لتسديد رواتب نحو خمسين الف مقاتل من عناصر الصحوة الذين باتوا يسمون «ابناء العراق».

واكد الجنرال الاميركي روبن سوان «انه يوم بالغ الاهمية يثبت ان عملية المصالحة مستمرة في العراقومع تسديد رواتب اخر دفعة من عناصره ال٢٩٠، اعرب الضابط محمد ابراهيم عن امله ان تواصل الحكومة العراقية دفع هذه الرواتب.

وقال «نريد ان نصدق كل الوعود (التي قطعتها الحكومة). من مصلحتها ان تدعمنا لانها تخلصت من القاعدة بفضلنا».

وبعدما اطلق عناصر الصحوة النار على القوات الاميركية والعراقية واستهدفوها بقنابل، دفع هؤلاء ثمنا باهظا لتستعيد العاصمة العراقية هدوءها.

وعلق بسام فوزي (٣٧ عاما) «قاتلنا لاننا اردنا انقاذ منطقتنا من الارهابيين وحماية الناس ولم يخطر في بالنا يوما اننا سنتمكن من الحصول على وظيفة عادية».

واضاف «في منطقتنا كانت القاعدة تقتل الجميع، الشيعة، السنة والمسيحيين. في الماضي كنا عاجزين عن رفع النفايات لانها كانت تخفي قنابل داخلها».

لكن هزيمة القاعدة لم تساهم في جعل المدينة اكثر نظافة.ففي الاعظمية، أكد السكان ان الحكومة لا تعيرهم اهتماما، واشاروا الى اكوام النفايات المكدسة على الرصيف.وقال سلمان خليل الجالس في مطعمه قبالة مسجد ابو حنيفة «الوضع الامني بات افضل لكن (الحكومة) لا تقوم بشيء من اجلنا. انظروا الى النفايات المتراكمة. نحن مرضى. نحتاج الى مساعدتها».اما بركات العبيدي (٣٥ عاما) احد عناصر الصحوة في الاعظمية فقال بمرارة «لقد اعدنا الامن والسلام الى المنطقة لكننا ما زلنا ميليشيات بالنسبة اليهم».في اب الفائت، فجرت انتحارية نفسها عند نقطة مراقبة للصحوة، فقتل شقيقه فاروق الذي كان قائدا محليا فيما فقد رفيق له عينه وبترت قدم اخر.